

Distr.: General  
22 December 2017  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤)، و ١٦٣٩ (٢٠٠٥)، و ١٧٢٢ (٢٠٠٦)، و ١٧٨٥ (٢٠٠٧)، و ١٨٤٥ (٢٠٠٨)، و ١٨٩٥ (٢٠٠٩)، و ١٩٤٨ (٢٠١٠)، و ٢٠١٩ (٢٠١١)، و ٢٠٧٤ (٢٠١٢)، و ٢١٢٣ (٢٠١٣)، و ٢١٨٣ (٢٠١٤)، و ٢٢٤٧ (٢٠١٥)، و ٢٣١٥ (٢٠١٥)، يشرفني أن أنقل إليكم الرسالتين المرفقتين المؤرختين ٢٤ آذار/مارس و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، من الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية، فيديريكا موغيريني، تحيل بهما التقريرين الثالث والأربعين والرابع والأربعين عن أنشطة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والمهرسك (انظر المرفقين الأول والثاني). ويغطي التقريران الفترتين من ١ آذار/مارس إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦ ومن ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، على التوالي.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقيها.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش



## المرفق الأول

عملا بقرارات مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤)، و ١٦٣٩ (٢٠٠٥)، و ١٧٢٢ (٢٠٠٦)،  
و ١٧٨٥ (٢٠٠٧)، و ١٨٤٥ (٢٠٠٨)، و ١٨٩٥ (٢٠٠٩)، و ١٩٤٨ (٢٠١٠)، و ٢٠١٩ (٢٠١١)،  
و ٢٠٧٤ (٢٠١٢)، و ٢١٢٣ (٢٠١٣)، و ٢١٨٣ (٢٠١٤)، و ٢٢٤٧ (٢٠١٥)، تجدون طيه  
التقرير الثالث والأربعين المتعلق بعملية أثيا المقدم إلى مجلس الأمن (انظر الضميمة).

(توقيع) فيديريكا موغيريني

تقرير مقدم من الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية عن أنشطة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك

## أولا - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦.

٢ - ويطلب مجلس الأمن، في قراراته ١٥٧٥ (٢٠٠٤)، و ١٦٣٩ (٢٠٠٥)، و ١٧٢٢ (٢٠٠٦)، و ١٧٨٥ (٢٠٠٧)، و ١٨٤٥ (٢٠٠٨)، و ١٨٩٥ (٢٠٠٩)، و ١٩٤٨ (٢٠١٠)، و ٢٠١٩ (٢٠١١)، و ٢٠٧٤ (٢٠١٢)، و ٢١٢٣ (٢٠١٣)، و ٢١٨٣ (٢٠١٤)، و ٢٢٤٧ (٢٠١٥)، أن تقدم الدول الأعضاء إلى المجلس تقارير عن أنشطة القوة التابعة للاتحاد الأوروبي (عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك) كل ستة شهور على الأقل، وأن تعمل في ذلك من خلال الاتحاد الأوروبي أو بالتعاون معه. وهذا هو التقرير الثالث والأربعون من تلك التقارير.

## ثانيا - الخلفية السياسية

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتسمت الحالة السياسية إجمالاً في البوسنة والهرسك بالجهود التي بذلت بهدف إحراز تقدم نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي. وما فتئت البوسنة والهرسك، منذ أن قدمت طلب انضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير ٢٠١٦، تحرز تقدماً على مسار الإصلاح نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تقدم ملموس في تنفيذ خطة الإصلاح، والتوقيع بالأحرف الأولى على بروتوكول التكيف لاتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، واعتماد آلية تنسيق بشأن المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي. ويؤدي تنفيذ خطة الإصلاح، وهي مجموعة طموحة من الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية وفي مجالي سيادة القانون والإدارة العامة، إلى فتح آفاق تحسين الحالة الاجتماعية الاقتصادية للمواطنين. وقد أنشئت آلية التنسيق المتفق عليها بشأن المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي لتحسين أداء البلد في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي.

٤ - غير أن المسائل التي تؤدي إلى الاستقطاب ظلت تثقل جدول الأعمال السياسي، وأدت التدخلات السياسية غير المبررة وعلو جميع الأطراف في السياسات العرقية والخطاب العرقي إلى المجازفة في بعض الأحيان بتوافق الآراء السياسي بشأن الإصلاحات الضرورية.

٥ - وقد نُشرت نتائج تعداد السكان في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. غير أن حكومة كيان جمهورية صربسكا أعلنت أن هذا التعداد غير قانوني. وفي ١٥ تموز/يوليه، اتخذت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا قراراً بإجراء استفتاء على مستوى الكيان في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بشأن مسألة ما إذا كان ينبغي الاحتفال بيوم ٩ كانون الثاني/يناير باعتباره يوماً لجمهورية صربسكا، وهو ما كان سبباً لقلق بالغ. وقد أعلنت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ أن الاحتفال بيوم جمهورية صربسكا في ٩ كانون الثاني/يناير غير دستوري، على أساس أنه يشكل تمييزاً ضد الأشخاص من غير الصرب. وفي موستار، لم يتسن التوصل إلى اتفاق بشأن تعديلات على قانون الانتخابات في

البوسنة والهرسك من شأنها أن تؤدي إلى تنفيذ حكم المحكمة الدستورية لعام ٢٠١١ بشأن موستار وكفالة إجراء انتخابات في المدينة في تشرين الأول/أكتوبر للمرة الأولى في ثماني سنوات.

٦ - واستمر تطور العلاقات الضعيفة للبوسنة والهرسك مع جيرانها على نحو إيجابي. وقد كانت البيئة الإقليمية مواتية نسبياً، وأقيم عدد من المناسبات الهامة، مثل معرض موستار للأعمال التجارية في نيسان/أبريل، ومنتدى سرايفو للأعمال التجارية في أيار/مايو، ومؤتمر قمة بردو - بريوني والاجتماع الوزاري لمبادرة أوروبا الوسطى في حزيران/يونيو.

٧ - وتوجه مواطنو البوسنة والهرسك إلى صناديق الاقتراع في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في انتخابات بلدية. وكانت الأحزاب السياسية تقيم حملات نشطة طويلة أشهر انطوت على ضلوعها باعتداءات لفظية مسببة للشقاق على الخصوم السياسيين. وينبغي مواصلة جهود الإصلاح في الأشهر القادمة، ولا سيما من أجل معالجة الحالة الاجتماعية الاقتصادية الصعبة. وينبغي أن تقوم البوسنة والهرسك بتعزيز دورها الإقليمي البناء وأن تكون على استعداد لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية.

### ثالثاً - الحالة الأمنية وأنشطة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية

٨ - اتسمت الحالة الأمنية في البوسنة والهرسك بالهدوء والاستقرار بوجه عام، ولم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير أي تهديد للبيئة الآمنة والخالية من الأخطار، رغم أن الاستقرار لم يترسخ بعد بسبب عدد من عوامل القلق الداخلية والخارجية المتبقية.

٩ - واستمرت عملية أثينا في تنفيذ مهامها المتعلقة بأنشطة بناء القدرات والتدريب وفقاً للولاية المنوطة بها، وهو ما يشكل أحد أهدافها الرئيسية، وكانت تتواصل في الوقت نفسه مع منظمة حلف شمال الأطلسي في إطار نهج أكثر تكاملاً من خلال اتباع نهج منسق في ذلك المجال. وفي إطار الاتفاق المسمى "برلين بلس"، استمر تعزيز التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي على جميع المستويات من أجل دعم جدول الأعمال وجهود الإعداد المهني للقوات المسلحة للبوسنة والهرسك.

١٠ - والعملية منظمة بشكل جيد بحيث تتمكن من الاضطلاع بجهودها الرئيسية، ولكن لا يزال يتعين التصدي بشكل كامل للعقبات السياسية وأوجه القصور المستمرة فيما يتعلق بالقوات المسلحة، ولتكريس كمية كبيرة من الموارد لحراسة وإدارة فائض من الأسلحة والذخائر العتيقة، كي يتسنى للقوات المسلحة أن تستفيد بالكامل من الفرص المعروضة لبناء القدرات والتدريب، بالتنسيق مع سائر الشركاء الدوليين في الميدان.

١١ - وظل مقر عملية أثينا التابعة لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية مستعداً لدعم الجهود التي تبذلها سلطات البوسنة والهرسك للحفاظ على البيئة الآمنة والخالية من المخاطر. ولا يزال الوجود الميداني لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية، بما في ذلك من خلال أفرقة الاتصال والمراقبة التابعة لها، يساهم بقوة في تحقيق الاستقرار والأمن.

١٢ - وقد أجري عدد من التحسينات فيما يتعلق بقدرات وكالات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك، في حين لا تزال التحديات وأوجه القصور البنوية والتكتيكية قائمة أيضاً. وعلى وجه الخصوص، لا يزال مستوى القيادة والسيطرة على الصعيد الاستراتيجي وعلى صعيد العمليات ضعيفاً، ولا تزال وكالات إنفاذ القانون مجزأة وغير منسقة وعرضة للتلاعب بها وإعاقتها بدوافع سياسية، إلا أنها تمكنت من المحافظة على

بيئة آمنة وخالية من الأخطار. ولم يسجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير وقوع أي حوادث تشكل تهديدا للبيئة الآمنة والخالية من الأخطار.

١٣ - وقد تمكنت القوات المسلحة لبوسنة والهرسك من زيادة وتيرة التخلص من فائض الذخائر والأسلحة والمتفجرات ومن إحراز تقدم في جرد المخزون، ويرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى الدعم المقدم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من الشركاء في المجتمع الدولي. واكتسبت أنشطة إزالة الألغام زخما جديدا منذ اتخاذ قرار إعادة تشكيل مجلس المانحين في أيار/مايو ٢٠١٥.

## رابعا - آفاق المستقبل

١٤ - أقر مجلس الاتحاد الأوروبي بأن البوسنة والهرسك أوفت بالشروط التي حددها للنظر في الطلب الذي قدمه البلد للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، مما أدى في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى توجيه دعوة إلى المفوضية الأوروبية للإدلاء برأي بشأن الأسس الموضوعية للطلب. ويؤدي الزخم الإيجابي المتحقق في البوسنة والهرسك فيما يتعلق بمسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والتقدم المحرز حتى الآن في ذلك إلى التخفيف من حالة الجمود التي كان البلد يواجهها في السنوات الماضية. ويتعين تنفيذ خطة الإصلاح من أجل تحقيق الأهداف المحددة لعام ٢٠١٨ فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية ومسائل سيادة القانون والإدارة العامة. ويجب أيضا أن تظل المصالحة في البوسنة والهرسك وفي المنطقة من الأولويات. وفي هذا السياق، لا يزال تزايد الخطاب الانفصالي المعطل يشكل مصدرا للقلق، نظرا لأنه يؤثر في جهود الإصلاح الجارية ويهدد بتقويض الاستقرار والتقدم في البلد.

١٥ - واتسمت الحالة الأمنية في البوسنة والهرسك بالهدوء والاستقرار بصفة عامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رغم أن الاستقرار لم يترسخ بعد. واتخذت القيادة السياسية بعض الإجراءات لمعالجة المشاكل الاجتماعية الاقتصادية. بيد أن الحالة الاجتماعية الاقتصادية الحرجة وأسبابها الجذرية ظلت تشكل عاملا رئيسيا للقلق واستدعت بذل جهود فعالة ومطرودة للإصلاح. وعلاوة على ذلك، قد تؤدي المشاكل العالمية مثل تغذية نزعة التطرف وعودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتدخل السياسي والمالي الأجنبي، إلى إحداث ضغط إضافي في المستقبل على البيئة الأمنية وعلى وكالات إنفاذ القانون. وبالتالي، يتعين على سلطات البوسنة والهرسك مواصلة تحسين قدرات وكالات إنفاذ القانون.

١٦ - ورغم أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة، ينبغي اغتنام الفرصة التي يتيحها النهج المجدد للاتحاد الأوروبي بغية الحفاظ على الزخم السياسي الإيجابي.

## المرفق الثاني

عملا بقرارات مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤)، و ١٦٣٩ (٢٠٠٥)، و ١٧٢٢ (٢٠٠٦)،  
و ١٧٨٥ (٢٠٠٧)، و ١٨٤٥ (٢٠٠٨)، و ١٨٩٥ (٢٠٠٩)، و ١٩٤٨ (٢٠١٠)، و ٢٠١٩ (٢٠١١)،  
و ٢٠٧٤ (٢٠١٢)، و ٢١٢٣ (٢٠١٣)، و ٢١٨٣ (٢٠١٤)، و ٢٢٤٧ (٢٠١٥)، و ٢٣١٥ (٢٠١٦)،  
تجدون طيه التقرير الرابع والأربعين المتعلق بعملية ألثيا المقدم إلى مجلس الأمن (انظر الضميمة).

(توقيع) فيديريكا موغيريني

## تقرير مقدم من الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية عن أنشطة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك

### أولا - مقدمة

- ١ - يغطي هذا التقرير الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧.
- ٢ - ويطلب مجلس الأمن، في قراراته ١٥٧٥ (٢٠٠٤)، و ١٦٣٩ (٢٠٠٥)، و ١٧٢٢ (٢٠٠٦)، و ١٧٨٥ (٢٠٠٧)، و ١٨٤٥ (٢٠٠٨)، و ١٨٩٥ (٢٠٠٩)، و ١٩٤٨ (٢٠١٠)، و ٢٠١٩ (٢٠١١)، و ٢٠٧٤ (٢٠١٢)، و ٢١٢٣ (٢٠١٣)، و ٢١٨٣ (٢٠١٤)، و ٢٢٤٧ (٢٠١٥)، و ٢٣١٥ (٢٠١٦)، أن تقدم الدول الأعضاء إلى المجلس تقارير عن أنشطة القوة التابعة للاتحاد الأوروبي (عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك) كل ستة شهور على الأقل، وأن تعمل في ذلك من خلال الاتحاد الأوروبي أو بالتعاون معه. وهذا هو التقرير الرابع والأربعون من تلك التقارير.

### ثانيا - الخلفية السياسية

- ٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أظهرت البوسنة والهرسك تقدما على مسار الإصلاح نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وعقب تقديم طلب البوسنة والهرسك للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير ٢٠١٦، طلب مجلس الاتحاد الأوروبي في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى المفوضية الأوروبية إعداد رأي بشأن الطلب. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وفي إطار عملية إعداد الرأي، سلّم المفوض، يوهانس هان، إلى سلطات البوسنة والهرسك استبيانا شاملا يرمي إلى تقييم حالة البلد الراهنة واستعداده للمضي قدما نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تضمن أكثر من ٣٠٠٠ سؤال. وبدأت السلطات العمل لإعداد الأجوبة. وسيكون تقديم أجوبة موحدة ومنسقة إلى المفوضية الأوروبية بمثابة اختبار مدى ما يمكن أن يتسم به تعاون سلطات البوسنة والهرسك على جميع المستويات، وبخاصة في إطار آلية التنسيق بشأن المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي.
- ٤ - وقد حوّلت خطة الإصلاح المتفق عليها بين الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك التركيز إلى التدابير التي تتيح للبلد المضي قدما نحو اقتصاد أكثر انفتاحا وإنتاجا. ولئن كانت البوسنة والهرسك قد اعتمدت ونفذت عددا من تدابير خطة الإصلاح بعد انقضاء نصف مدة برنامج وضع لثلاث سنوات، ترهن الإصلاحات بشكل متزايد لمصالح سياسية مكتسبة ولاقتتال داخلي، على الرغم من المسؤولية عن الرؤية المشتركة التي يطالب بها مواطنوها.
- ٥ - وقد أدت مبادرة إعادة فتح قضية ضد صربيا في محكمة العدل الدولية، والاستفتاء في كيان جمهورية صربسكا على يوم عطلة عامة، والسياق الذي حدث فيه الاحتفال بهذا اليوم في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بالإضافة إلى مواصلة الخطاب الانقسامية من قبل القادة السياسيين، إلى المجازفة بتعريض التركيز اللازم للإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية والإصلاحات في مجالي سيادة القانون والإدارة العامة للخطر. وقد بدأت التحقيقات والإجراءات القانونية الأخرى ذات الصلة بهذه الأحداث.

٦ - وجرت الانتخابات المحلية في جميع أنحاء البوسنة والهرسك في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بنسبة مشاركة قدرها ٨٨،٥٣ في المائة، وأقيمت عموماً بطريقة منظمة، على الرغم من وقوع حوادث. وفي ستولوك، حيث كانت الانتخابات قد علقت بسبب حادثة عنف، أجريت انتخابات محلية مكثرة بنجاح في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٧، مع حضور قوي للمراقبين المحليين والدوليين. وعلى الرغم من الجهود الرامية إلى حل الخلافات بشأن قواعد الانتخابات في موستار، لم يتسن مرة أخرى إجراء الانتخابات هناك في عام ٢٠١٦. ولا يزال يتعين أيضاً تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ والقاضي بإدخال تعديلات على قانون الانتخابات فيما يتعلق بمجلس شعوب الاتحاد، بالإضافة إلى عدد من قرارات المحكمة الأخرى.

٧ - وعلى الرغم من تقديم طلب إلى محكمة العدل الدولية في محاولة لإعادة النظر في الحكم الصادر في القضية المرفوعة على صربيا، لا تزال علاقات البوسنة والهرسك الضعيفة مع جيرانها تشهد تقدماً. ولا تزال البوسنة والهرسك تشارك بنشاط في المبادرات الإقليمية. وتولت البوسنة والهرسك رئاسة مبادرة أوروبا الوسطى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وقد عقد مؤتمر قمة مبادرة أوروبا الوسطى في سراييفو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. واستضافت البوسنة والهرسك مؤتمر قمة أعضاء منطقة غرب البلقان الستة في سراييفو في آذار/مارس ٢٠١٧، الذي عقد للمرة الأولى في المنطقة.

### ثالثاً - الحالة الأمنية وأنشطة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية

٨ - اتسمت الحالة الأمنية في البوسنة والهرسك بالهدوء والاستقرار بوجه عام، ولم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير أي تهديد للبيئة الآمنة والخالية من الأخطار، رغم أن الاستقرار لم يترسخ بعد بسبب عدد من عوامل القلق الداخلية والخارجية المتبقية.

٩ - واستمرت عملية أثيا في تنفيذ مهامها المتعلقة بأنشطة بناء القدرات والتدريب وفقاً للولاية المنوطة بها، وهو ما يشكل أحد أهدافها الرئيسية، وكانت تتواصل في الوقت نفسه مع منظمة حلف شمال الأطلسي في إطار نهج أكثر تكاملاً من خلال اتباع نهج منسق في ذلك المجال. وفي إطار الاتفاق المسمى "برلين بلس"، استمر تعزيز التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي على جميع المستويات من أجل دعم جدول الأعمال وجهود الإعداد المهني للقوات المسلحة للبوسنة والهرسك. والعملية منظمة بشكل جيد بحيث تتمكن من الاضطلاع بجهودها الرئيسية، ولكن لا يزال يتعين التصدي بشكل كامل للعقبات السياسية وأوجه القصور المستمرة فيما يتعلق بالقوات المسلحة، ولتكريس كمية كبيرة من الموارد لحراسة وإدارة فائض من الأسلحة والذخائر العتيقة، كي يتسنى للقوات المسلحة أن تستفيد بالكامل من الفرص المعروضة لبناء القدرات والتدريب، بالتنسيق مع سائر الشركاء الدوليين في الميدان.

١٠ - وظل مقر عملية أثيا التابعة لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية مستعداً لدعم الجهود التي تبذلها سلطات البوسنة والهرسك للحفاظ على البيئة الآمنة والخالية من المخاطر. وظلت عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية، بما في ذلك من خلال أفرقة الاتصال والمراقبة التابعة لها، تساهم بقوة في تحقيق الاستقرار والأمن.

١١ - وقد أجري عدد من التحسينات فيما يتعلق بقدرات وكالات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك، في حين لا تزال التحديات وأوجه القصور قائمة أيضاً. وعلى وجه الخصوص، لا يزال مستوى القيادة

والسيطرة على الصعيد الاستراتيجي وعلى صعيد العمليات ضعيفا، ولا تزال وكالات إنفاذ القانون مجزأة وغير منسقة وعرضة للتلاعب بها وإعاقتها بدوافع سياسية، إلا أنها تمكنت من المحافظة على بيئة آمنة وخالية من الأخطار. ولم يسجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير وقوع أي حوادث تشكل تهديدا للبيئة الآمنة والخالية من الأخطار.

١٢ - وقد تمكنت القوات المسلحة لبوسنة والهرسك من زيادة وتيرة التخلص من فائض الذخائر والأسلحة والمتفجرات ومن إحراز تقدم في جرد المخزون، ويرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى الدعم المقدم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من الشركاء في المجتمع الدولي. واكتسبت أنشطة إزالة الألغام زخما جديدا منذ اتخاذ قرار إعادة تشكيل مجلس المانحين في أيار/مايو ٢٠١٥.

## رابعا - آفاق المستقبل

١٣ - أقرّ مجلس الاتحاد الأوروبي بأن البوسنة والهرسك حققت تقدما ملموسا نحو تنفيذ خطة الإصلاح ودعا المفوضية في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى أن تدلي برأيها بشأن الأسس الموضوعية لطلب البوسنة والهرسك. ويتعين مواصلة الزخم الإيجابي المتحقق في البوسنة والهرسك فيما يتعلق بمسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والتقدم المحرز حتى الآن في ذلك، وينبغي أن يتمتع القادة السياسيون في البلد عن القيام بمبادرات مسببة للشقاق. ويتعين تنفيذ خطة الإصلاح من أجل تحقيق الأهداف المحددة لعام ٢٠١٨ فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية ومسائل سيادة القانون والإدارة العامة. ويجب أيضا أن تظل المصالحة في البوسنة والهرسك وفي المنطقة من الأولويات. وفي ذلك السياق، لا يزال تزايد الخطاب الانفصالي المعطل والمسبب للشقاق يشكل مصدرا للقلق، نظرا لأنه يؤثر في جهود الإصلاح الجارية ويهدد بتقويض الاستقرار والتقدم في البوسنة والهرسك.

١٤ - واتسمت الحالة الأمنية في البوسنة والهرسك بالهدوء والاستقرار بصفة عامة في الفترة المشمولة بالتقرير، رغم أن الاستقرار لم يترسخ بعد. واتخذت القيادة السياسية إجراءات إضافية لمعالجة المشاكل الاجتماعية الاقتصادية. بيد أن الحالة الاجتماعية الاقتصادية الحرجة وأسبابها الجذرية ظلت تشكل عاملا رئيسيا للقلق واستدعت بذل جهود فعالة ومطردة للإصلاح. وعلاوة على ذلك، قد تؤدي المشاكل العالمية، بما في ذلك المشاكل ذات الطبيعة المختلطة، مثل تغذية نزعة التطرف وعودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتدخل السياسي والمالي الأجنبي والهجرة غير النظامية، إلى إحداث ضغط إضافي في المستقبل على البيئة الأمنية وعلى سلطات إنفاذ القانون. ولذلك، يتعين على سلطات البوسنة والهرسك زيادة تحسين قدرات سلطات إنفاذ القانون، التي يعوقها عدم كفاية التنسيق والضعف إزاء التلاعب السياسي.

١٥ - ورغم أنه لا تزال هناك تحديات هامة، أحدث النهج المحدد للاتحاد الأوروبي عددا من النتائج الأولية المشجعة في العامين الماضيين.